

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٤

الاثنين، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |                                                    |                         |
|----------|----------------------------------------------------|-------------------------|
| الرئيسة  | السيدة فرايزر                                      | (مالطة)                 |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد بوليانسكي         |
|          | إكوادور                                            | السيد بيريس لوس         |
|          | ألبانيا                                            | السيد خوجة              |
|          | الإمارات العربية المتحدة                           | السيد أبو شهاب          |
|          | البرازيل                                           | السيد كوستا فيليو       |
|          | سويسرا                                             | السيدة بيرسفيل          |
|          | الصين                                              | السيد داي بنغ           |
|          | غابون                                              | السيدة كومبي ميسامبو    |
|          | غانا                                               | السيد أغيمان            |
|          | فرنسا                                              | السيد دو ريفيير         |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربرا وودوارد   |
|          | موزامبيق                                           | السيد فرنانديز          |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيدة توماس - غرينفيلد |
|          | اليابان                                            | السيد إيشيكاني          |

## جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org) (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05229 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): وفقا لوكالة الأنباء الرسمية التابعة لها، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٨ شباط/فبراير ما وصفته بأنه تدريب على إطلاق قذائف تسليحية عابرة للقارات.

وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن القذيفة التسلحية، التي أطلق عليها اسم هواسونغ - ١٥، حلقت مسافة ٩٨٩ كيلومترا وعلى ارتفاع ٥ ٧٦٨,٥ كيلومتر. وسقطت في البحر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وكانت آخر مرة أجرت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبارا لقذيفة عابرة للقارات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. وفي وقت سابق اليوم، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما أسمته تدريبات على الإطلاق شملت قذيفتين "نوويتين تكتيكيتين". ولم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إخطارات تتعلق بالسلامة الجوية أو البحرية. وتمثل عمليات الإطلاق غير المعلن عنها خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

ويدين الأمين العام بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسليحية أخرى عابرة للقارات، فضلا عما قامت به لاحقا من عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسلحية. ويكرر الأمين العام دعوته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف فوراً عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى، والامتثال التام لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف الحوار المفوضي إلى تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

ووفقا للإحاطات السابقة التي قدمناها إلى مجلس الأمن، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ خططها العسكرية الخمسية التي تم الكشف عنها خلال المؤتمر الثامن للحزب، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ونصت تلك الخطة على تطوير قذائف تسليحية جديدة عابرة للقارات تعمل بالوقود الصلب، ورؤوس حربية متعددة، ورؤوس حربية أكبر، وأسلحة نووية تكتيكية، وساتل استطلاع عسكري، ومنظومات جوية جديدة بدون طيار، وقذيفة تسليحية عابرة للقارات يبلغ مداها ١٥ كيلومتر، ورؤوس حربية انسيابية تفوق سرعتها سرعة الصوت.

وقد حذرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرارا وتكرارا مما يسمى بالإجراءات المضادة للتدريبات العسكرية التي تجري في المنطقة. ووصفت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في ١٦ شباط/فبراير بشأن عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه "عمل عدائي يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ الإجراءات المضادة الواجبة تجاهه". وتؤكد جلسة اليوم من جديد أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. كما تتيح هذه الجلسة فرصة لمناقشة التدابير العملية من أجل التوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

لقد زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كبير من أنشطتها لإطلاق القذائف في عام ٢٠٢٢، بما في ذلك القيام بما يقرب من ٧٠ عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسلحية. ووصفت

العام أسفا عميقا للانقسامات التي حالت دون قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن التهديدات الأخرى للسلم والأمن في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون شبه الجزيرة الكورية مجالا للتعاون.

وعلى نحو ما ذكر سابقا، فبينما ينظر المجلس في الخيارات المتاحة أمامه، هناك عدة خطوات عملية يمكن أن تخفف من حدة التوترات.

أولا، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ خطوات فورية لاستئناف الحوار المؤدي إلى تحقيق سلام مستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وينبغي أن يشمل ذلك امتناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن القيام بعمليات إطلاق أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية أو تجارب نووية.

ثانيا، ثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل. ونرحب بالتزام مجلس الأمن بالتوصل إلى حل سلمي وشامل ودبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن الأهمية التي يوليها المجلس للعمل على تخفيف حدة التوترات. فالدبلوماسية، وليس العزلة، هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

ثالثا، من الأهمية بمكان تجنب التصعيد غير المقصود. ويجب تعزيز قنوات الاتصال، ولا سيما بين المؤسسات العسكرية. وسيساعد تجنب خطاب المواجهة على تخفيف حدة التوترات السياسية وإيجاد حيز لاستكشاف السبل الدبلوماسية.

وعلى نحو منفصل، أود أن أبرز مرة أخرى شواغلنا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية. وللتمكن من الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب، نكرر ندائنا بدخول الموظفين الدوليين بدون عوائق، بمن فيهم المنسق المقيم، والإمدادات الإنسانية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات الإطلاق هذه بأنها تضم منظومات لها أدوار في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية. ومعظم المنظومات التي اختبرتها قادرة على ضرب أهداف في شبه الجزيرة الكورية. كما اختبرت منظومات قادرة على الوصول إلى أجزاء من أمريكا الشمالية في مناسبتين العام الماضي ومرة أخرى في ١٨ شباط/فبراير.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قانون جديد يحدد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية، بما في ذلك بشكل استباقي في ظروف معينة. ومن شأن إجراء تجربة نووية سابعة أن يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وأن يقوض المعيار الدولي المناهض للتجارب النووية. ولا يزال الأمين العام ملتزما بالتزاما راسخا بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

واستشرافا للمستقبل، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح عزمها على مواصلة برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الجلسة العامة السادسة للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، التي عقدت في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، أكدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستزيد بشكل كبير ترسانتها من الأسلحة النووية، وتطور نظاما آخر للقذائف التسيارية العابرة للقارات، وتطلق أول سواتلها العسكرية. وخلال العرض العسكري الذي أقيم للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الجيش الشعبي الكوري في ٨ شباط/فبراير، كشفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النقاب عن قذيفة تسيارية جديدة عابرة للقارات يبدو أنها تعمل بالوقود الصلب وما لا يقل عن ١١ قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ - ١٧ الذي كان معروفا من قبل.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال تمضي في الاتجاه الخاطئ. وتستمر التوترات في الازدياد بسبب الحلقة السلبية من الفعل ورد الفعل، مع عدم وجود مخرج يلوح في الأفق. ويأسف الأمين

وأدعو المجلس إلى تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار هادف.

يجب أن تكون تلك النقاط الثلاث مقبولة لجميع من في القاعة كحد أدنى. ففي نهاية المطاف، نحن مكلفون بصون السلم والأمن الدوليين، وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها كوريا الشمالية بصورة متكررة، مقترنة بما يصدر عنها من خطابات للتهديد، تقوض ذلك تماما. واستمرارنا في عدم الرد يشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام بعمليات الإطلاق المزعجة للاستقرار والتصعيدية بدون أدنى خوف من العواقب.

ولكن هذا الفشل لا يعني فشلنا جميعا؛ إنه فشل أطراف محددة، أي فشل عضوين في المجلس يتمتعان بحق النقض عرقلا مرارا جميع الجهود الرامية إلى الخروج باستجابة مجدية. لقد عرقلا جميع محاولتنا للتوصل إلى استجابة قوية، وأدانا عوضا عن ذلك أي تحرك من جانب المجلس للدفاع عن قراراته باعتباره موقفا استغرابيا. ونتيجة لذلك، يفشل المجلس في القيام بعمله.

قد نعتبر عملية الإطلاق التي أجرتها بيونغ يانغ عطلة نهاية الأسبوع توبيخا منها للمجلس محذرة إياه بأنه ينبغي لنا أن نلتزم الصمت إزاء حملتها المعلنة صراحة لبناء ترسانة من الأسلحة النووية. والحقيقة هي أن آخر مرة بعث فيها المجلس برسالة قوية وموحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أي قبل أكثر من خمس سنوات. وعندما فعلنا ذلك، امتنعت بيونغ يانغ عن القيام بأي استغراب لما يقرب من خمس سنوات. كما شاركت في حوار.

والواقع أن الطرفين اللذين يوفران الحماية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عواقب تجاربها التصعيدية بالقذائف تعرض المنطقة الآسيوية والعالم بأسره لخطر النزاع. عرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا من منظومات القذائف التسيارية، تحظر قرارات مجلس الأمن تطويرها، في عرضها العسكري الأخير. وعرضت بيونغ يانغ قذائف تسارية قصيرة المدى، وقذيفة تسارية عابرة للقارات

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن وحدة مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضرورية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي. وعلى نحو ما قال الأمين العام، فبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين على عاتق المجلس، فإن الأمانة العامة شريكته في ذلك الجهد.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت**

**بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين الولايات المتحدة، بأشد العبارات الممكنة، إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لثلاث قذائف تسيارية في ١٨ ٩ شباط/فبراير، بما في ذلك تاسع عملية إطلاق يقوم بها البلد لقذيفة تسيارية عابرة للقارات منذ بداية عام ٢٠٢٢. لقد تم إطلاق القذيفة التسيارية العابرة للقارات على مسار مرتفع وسقطت في بحر اليابان. هذا النمط المستمر من الانتهاكات الصارخة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات المجلس التي تحظر صراحة إطلاق البلد للقذائف التسيارية يتطلب ردا من المجلس.

وثمة حقيقة بسيطة لا يمكن الالتفاف حولها، وهي أن القرارات التي تنتهكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي قراراتنا؛ لقد صدرت مباشرة عن المجلس. ونحن مكلفون بصون السلم والأمن الدوليين. ولكن في مواجهة عمليات الإطلاق التي لم يسبق لها مثيل في العام الماضي، أجبرنا عضوان دائمان على التزام الصمت رغم انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا تعد ولا تحصى. في هذه المسألة الحيوية، يؤدي الصمت إلى فقدان الأهمية. إنني أدعو المجلس إلى إدانة عمليات إطلاق القذائف التسيارية هذه. وأدعو المجلس إلى حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا هاما في معالجة شواغل المجتمع الدولي البالغة الخطورة إزاء الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي دعم الحوار السلمي. وذلك على الرغم من الخلافات داخل المجلس التي جعلتنا غير قادرين على الاستجابة للحالة المتفاقمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنوات الأخيرة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية التصرف عندما يتم تجاهل القرارات التي اتخذها. ولذلك، نرحب باقتراح الولايات المتحدة إصدار بيان رئاسي بشأن هذه المسألة ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن النص.

ونعلم أنه بينما تعرض قذائف جديدة في شوارع بيونغ يانغ، لا يزال شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يواجه أزمة إنسانية خطيرة. والاستثمار في كل قذيفة من القذائف كفيل بتوفير الطعام لآلاف الأشخاص. وعلى الرغم من ذلك، هناك مساعدات دولية متاحة. ونحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على توفير إمكانية الوصول لموظفي الأمم المتحدة، والسماح بتدفق المعونة بحرية إلى البلد، والاستثمار في الغذاء والدواء لشعبها، بدلا من الاستثمار في برنامجها للأسلحة غير القانونية.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد خيارى على معلوماته المستكملة.

ها نحن مرة أخرى في المربع الأول، بعد أيام قليلة من اجتماعنا الأخير بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تلك الجلسة، أكد بعض زملائنا أنه لا يوجد سبب للاجتماع. وقد أثبت النظام في كوريا الشمالية، الذي برهن على سلوكه السيئ، أنهم على خطأ.

وندين بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للحدود التي جرت مؤخرا. فهي تهدد بشكل خطير السلم والأمن الإقليميين والعالميين. ويظهر هبوطها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان عدم احترام النظام لأي شيء، سواء كان القانون الدولي أو القواعد أو الطيران المدني أو جيرانه. وبذلك، يقول النظام للعالم إنه قرر مواصلة نفس السياسات والإجراءات التي انتهجها في العام الماضي، والاستمرار

سواسونغ - ١٧، ونظام جديد ظاهريا للصواريخ باليستية العابرة للقارات يعمل بالوقود الصلب. كما روج النظام لوحده النووية التكتيكية. وإذا استمرت دولتان عضوان في منع المجلس من الاضطلاع بولايته، ينبغي لنا أن نتوقع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تواصل تطوير هذه الأسلحة واختبارها في تحد. إن تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء أسوأ من كونه مخزيا؛ إنه خطير.

لقد حان الوقت لكي يتعاون مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل سلمي في شبه الجزيرة الكورية قبل فوات الأوان. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت واحد، كما فعلنا في عام ٢٠١٧، لإدانة هذا النمط المتصاعد من الاستفزاز المتهور. وتحقيقا لتلك الغاية، سنقترح الولايات المتحدة مرة أخرى بيانا رئاسيا. وندعو كل عضو من أعضاء المجلس إلى الانضمام إلينا في الإدانة القوية للأنشطة غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة في العمل الدبلوماسي.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد خيارى على إحاطته اليوم.

كما نعلم، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم السبت قذيفة تسيارية عابرة للقارات دون سابق إنذار. هذه هي ثالث تجربة لإطلاق قذيفة تسيارية هذا العام والتجربة التاسعة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات منذ عام ٢٠٢٢. ووصلت إلى ارتفاع يقل قليلا عن ٦٠٠٠ كيلومتر، وهبطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وسرعان ما أعقبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك بإطلاق قذيفتين تسياريتين إضافيتين قصيرتي المدى اليوم.

إننا ندين بأشد العبارات هذا الانتهاك الخطير لقرارات مجلس الأمن، الذي يهدد بوضوح السلم والأمن الدوليين. ولا نزال ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف نشاطها غير القانوني والمشاركة بشكل مجد في عرض الحوار الذي قدمته الولايات المتحدة وجمهورية كوريا مرارا.

غير القانونية التي ينشرها النظام باستمرار، ويسرق الأموال من أي مكان ممكن لدعم برنامجه لأسلحة الدمار الشامل. واليوم كانت هذه الأنشطة غير القانونية وغير المقبولة ستخضع للجزاءات، لو لم يتم استخدام حق النقض لدمعها.

ولا يزال النظام يرفض المحادثات والمفاوضات بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وشفاف ولا رجعة فيه. ولكن يجب ألا نوقف جهودنا وأن نواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في حوار غير مشروط وهادف، لمصلحتها ومستقبلها. في يوم من الأيام سنتفهم مدى خطئها في جنون العظمة، ومقدار الوقت الذي فقده دون داع، وكيف سيجدون أنفسهم متخلفين عندما ينتهي السجن المفتوح. لأنه، كأني سجن مثله، سوف ينتهي.

وفي غضون ذلك، حان الوقت لكي يقوم المجلس بعمله ويتكاتف ويتحد ويتكلم بصوت واحد. وأي موقف آخر سيضر بالمجلس وبدوره وبالسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. كما أنه سيلحق ضررا كبيرا بكوريا الشمالية وأبناء شعبها لأنه سيقيهم في عزلة ليعيشوا أوهاما كاذبة.

**السيد بريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بناء على طلب عدة بلدان، بما فيها إكوادور، في سياق إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيرية أخرى عابرة للقارات، وصلت إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن إدانة إكوادور الشديدة لهذا الإطلاق الجديد الذي يتحدى أحكام مجلس الأمن ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين بتأجيج التوترات في سياق معقد.

ونشعر بالقلق إزاء الإشارات الواردة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها يمكن أن تواصل في هذا العام نفس الاتجاه الذي اتبعته في العام الماضي، عندما أطلقت ما لا يقل عن ٧٣ قذيفة تسيرية، كانت ثمان منها عابرة للقارات.

في الاستفزازات والتدابير التصعيدية، وتطوير نظام تعبوي أكثر قدرة لأسلحة الدمار الشامل وبرنامج أكثر تطورا للقذائف التسيارية.

ما الذي نحتاج إليه علاوة على ذلك لكي نتفق ونستنتج أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا وآنيا ومتزايدا لشبه الجزيرة الكورية وخارجها؟ أن سياساتها تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي؟ أنه يجب عليها التوقف والاستجابة بشكل صحيح؟ لقد عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العزم على التزام مسار معارض تماما لما دعا إليه مجلس الأمن وهي تتماهى باستعجال في سلوكها المتهور. ومن الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اختارت موقفها؛ ومن مسؤولية المجلس إثبات ما إذا كان قد اختار موقفه.

لم يبق لنا خيار سوى أن نتخذ إجراء، وهو ما ينبغي القيام به، أو الاستمرار في التسامح مع نظام عنيد في تحديه السافر للقواعد المتفق عليها وفي تجاهل صارخ لقرارات مجلس الأمن. لا بد أن الدكتاتور في كوريا الشمالية يضحك ويتباهى أمام جنرالاته، نظرا إلى أنه حتى بعد أكثر من ٧٠ عملية إطلاق - وكلها استفزازات - ظل مجلس الأمن صامتا ولم يتمكن من التقوه بكلمة واحدة لإدانة سياساته المتهورة والخطيرة.

لقد قلناها من قبل، ونكررها: إن صمت المجلس على تزايد الأنشطة غير القانونية خطأ وخطأ فادح، لأن من مسؤولية المجلس أن يتخذ إجراء. وعدم القيام بذلك يؤدي إلى تقويض مصداقيته. لأن صمت المجلس يؤدي إلى نتائج عكسية، لأنه يفضي إلى تشجيع النظام ودعمه في موقفه. ولأن التزام الصمت يعني حماية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشجيع السلوكيات المارقة المماثلة في أماكن أخرى من العالم. لقد حان الوقت، بل وقد نفذ الوقت المناسب، لكي نتفق بوضوح بشأن هذه المسألة.

كما نشجب استمرار النظام في تجويع شعبه بتكريس موارده الشحيحة للتسلح، وليس لمساعدة ملايين المواطنين المحتاجين، ولا لمساعدة الاقتصاد ودعم التنمية. كما نشجب الأنشطة الإلكترونية



يسبق لها قط أن استخدمت هذا الخطاب العدواني فيما يتعلق بالمجال النووي. وتتواصل أنشطة التخصيب الدووية في يونغبيون وتفيد التقارير بأنه يجري الإعداد لإجراء تجربة نووية سابعة في بونغغي - ري. فلنواجه الأمر. إن التصعيد الحالي خطير. والسؤال بسيط جدا: هل يمكن للمجلس أن يقبل أن تصبح كوريا الشمالية دولة حائزة لأسلحة نووية؟

إن كل عملية إطلاق تتحدى سلطة المجلس وتنتهك قراراته. ومع ذلك، فإننا ما زلنا منقسمين وصامتين. وأصبح ذلك هو القاعدة بخصوص هذه المسألة. وأقول هذا بكل جدية: إن انقسامنا يوفر لكوريا الشمالية غطاء لمواصلة استفزازاتها. وعدم التصرف اليوم يعني المخاطرة بزعزعة استقرار شبه الجزيرة والسماح بحدوث انتهاكات للقانون الدولي والمخاطرة بأن يصبح الانتشار أمرا شائعا وأن يعود للظهور مستقبلا في مناطق أخرى من العالم.

وفي مواجهة هذه الاستفزازات، يتحتم إنفاذ نظام الجزاءات. ومن غير المقبول أن تستمر كوريا الشمالية في سرقة الأسرار الصناعية ومئات الملايين من اليورو مقومة بالعملات المشفرة لتعزيز برامج أسلحتها على حساب شعبها. ونحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لجميع الجزاءات الدولية التي اعتمدها المجلس بالإجماع.

وتدعو فرنسا إلى استئناف الحوار السياسي من دون شروط مسبقة. ويجب إشراك جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. ويجب على كوريا الشمالية أن تقبل المقترحات المقدمة في هذا الصدد وأن تعود إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. ولا يزال هدفنا بلا تغيير: نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وتتطلب هذه الاستفزازات الجديدة ردا موحدا وحازما من المجتمع الدولي. ولن تستكين فرنسا لفكرة أن تصبح كوريا الشمالية قوة نووية. ولن تدخر جهدا لكفالة رد المجلس على هذا التصعيد غير المسبوق.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد خالد الخياري على إحاطته.

بموجب قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) المتخذ بالإجماع، أكد المجلس تصميمه على اتخاذ تدابير جديدة مهمة ردا على أي عملية إطلاق جديدة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، يجب على المجلس أن يتخذ إجراء عاجلا على جميع المستويات لإجبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وأود أن أذكر بأنه في ضوء الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل مجلس الأمن نائبا عن أعضاء المنظمة. وأذكر أيضا بأنه في جلسة الجمعية العامة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ (انظر A/76/PV.77)، وجهت الدول الأعضاء، بما فيها إكوادور، رسالة قوية ومحددة الهدف إلى المجلس أعربت فيها عن القلق بشأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية وشجعت المجلس على الحيلولة دون تأثير عدم الرد على الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي ولأحكامه على مصداقيته.

في الختام، أكرر دعوة إكوادور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ووضع حد لعمليات الإطلاق التي تقوم بها والتي تقوض هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد الخياري على إحاطته.

تدين فرنسا بأشد العبارات استئناف كوريا الشمالية لإطلاق القذائف التسيارية. إن إطلاق قذيفة هواسونغ - ١٥ العابرة للقارات باتجاه المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان يوم السبت الماضي، فضلا عن إطلاق قذيفتين تسياريتين جديدتين أمس، هو استفزاز غير مقبول.

ولم يسبق لكوريا الشمالية قط أن أطلقت هذا العدد الكبير من القذائف، بما في ذلك القذائف العابرة للقارات. ولم يحدث مطلقا من قبل أن طورت كوريا الشمالية منظومات إيصال قوية ومتطورة مثل هذه، كما يتضح من العرض العسكري الذي نظمته في ٨ شباط/فبراير. ولم

ثالثاً وأخيراً، تقول كوريا الشمالية إنه ينبغي للمجلس أن يتوقف عن مناقشة هذه المسألة. وذكرت بوضوح أنها لم تعترف قط بقرارات الأمم المتحدة هذه ولن تقبلها في المستقبل أيضاً. ويدفع البعض أيضاً بأن المناقشة في مجلس الأمن تستفز كوريا الشمالية، وبالتالي ينبغي لنا أن نلتزم الصمت. وهذا أمر خاطئ. إذا بقينا صامتين خوفاً من المزيد من الاستفزازات، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع منتهكي القواعد على وضع قواعد اللعبة كما يحلو لهم. إننا بحاجة إلى التفكير فيما يمكننا وما ينبغي لنا أن نفعله. أليست هذه مهمة هذا الجهاز المكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة؟ إننا نجتمع هنا لأن من واجبنا أن نتصدى للتهديد الواضح للسلام والأمن الدوليين.

فلنوضح الأمر بجلاء تام: ينبغي لأعضاء المجلس الذين يتحلون بروح المسؤولية ألا يكافئوا هذه المحاولات غير القانونية وغير المبررة لإجبار المجلس على التوقف عن أداء مهمته. ومن خلال المناقشات التي أجريناها مؤخراً، أعرب عدد متزايد من أعضاء المجلس عن تشاؤهم الشواغل إزاء ما يحدث، ورغبتهم في اتخاذ إجراءات استباقية. وقد حان الوقت لأن يتحد المجلس ويوقف بحزم في وجه التحديات التي تواجه مصداقيته. وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان بقوة مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحتة الولايات المتحدة كخطوة إلى الأمام، بينما تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الزملاء لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

وفي الختام، تحت اليابان كوريا الشمالية مرة أخرى على الامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة، والانخراط في الدبلوماسية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وقبول عروض الحوار المتكررة من البلدان المعنية. ولنواصل نحن، أعضاء المجلس، الوفاء بمسؤوليتنا.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** ما فتئت الصين تتابع عن كثب تطور الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي أصبحت فيها التوترات والمواجهات واضحة مرة أخرى وقد تتفاقم في دوامة تصاعدية. وهذا لا يخدم مصالح أي طرف، كما أنه ليس أمراً ترغب الصين في رؤيته. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط

لا بد لي من أن أبدأ بالإعراب عن أشد الأسف لأن كوريا الشمالية أطلقت مرة أخرى قذيفة تسيارية عابرة للقارات أعقبتها قذيفتان تسياريتان أمس. وسقطت القذيفة التسيارية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، على بعد ٢٠٠ كيلومتر فقط من هوكايدو، كما كان الحال في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٤ آذار/مارس من العام الماضي. وكما ذكرت وسائل الإعلام، أمكن للمواطنين اليابانيين العاديين رؤية القذيفة التسيارية لدى سقوطها من السماء. وأفترض أنه يمكننا جميعاً أن نتخيل إلى أي مدى كان الأمر مرعباً للناس لدى رؤيتهم قذيفة تطير تجاههم. كما أنها عرضت السفن في منطقتنا الاقتصادية الخالصة للخطر وعرضت الطائرات في المنطقة المحيطة لخطر كبير. إن هذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق وتنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. وتدين اليابان بشدة هذه الأعمال الخطيرة والشائنة.

ونذكر جميعاً أن كوريا الشمالية، للأسف، أعربت علناً عن نيتها مواصلة تطويرها غير القانوني لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الإنتاج الضخم للأسلحة النووية التكتيكية والزيادة الهائلة في ترسانتها النووية، وهي أسلحة من المستهدف إيصالها بواسطة القذائف التسيارية العابرة للقارات. وكل هذه التدابير تشكل انتهاكات لقرارات المجلس. وهذه هي المشاكل الأساسية التي من المفترض أن نتصدى لها.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط هامة.

أولاً، تقع على عاتق المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن لأحد أن يختلف على أن إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات على المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى مسألة تتعلق بالسلام والأمن. فهي ليست مسألة دفاع عن النفس، كما تدعي بيونغ يانغ، بل عمل من أعمال التخويف والتهديد بالقوة.

ثانياً، ينبغي أن يكون المجلس مسؤولاً عن التقيد بقاعدته الراسخة - قرارات مجلس الأمن. وينبغي ألا يكون الصمت هو الرد على انتهاك القرارات. ويتعين على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته وألا يقوض مصداقيته.



وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا بناء في تشجيع تحقيق انفراجة بشأن مسألة شبه الجزيرة. فالحالة الراهنة في شبه الجزيرة حساسة ومعقدة جدا. وينبغي أن تساعد إجراءات المجلس ومناقشاته على تخفيف حدة الحالة وتعزيز الثقة المتبادلة. ويتعين أن تساعد أقوال أعضاء المجلس وأفعالهم على صون الاستقرار، والحيلولة دون حدوث فوضى في شبه الجزيرة، والمساعدة على استئناف الحوار والتفاوض وحل الصعوبات الإنسانية والمعيشية الحقيقية التي يواجهها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما يؤسف له أنه في ظل انعدام توافق الآراء، واصل بعض أعضاء المجلس مؤخرا الضغط من أجل عقد جلسات بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدعوة إلى فرض المزيد من الجزاءات والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا لا يجسد الدور البناء لتخفيف حدة الحالة ولا يأتي بأفكار جديدة تقضي إلى حل المشكلة. وأصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا بيانا أعربت فيه عن استيائها الشديد.

وأود أن أؤكد مجددا أن قرارات المجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جزء لا يتجزأ من العملية، التي لا تنص على فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل تدعو أيضا بوضوح إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف، ومنع تصعيد التوترات، وتشجيع الحلول من خلال الوسائل السياسية والحوار. إن تنفيذ الجزاءات وتشجيع استئناف المحادثات طريقتان لتنفيذ قرارات المجلس. ولا ينبغي إعطاء وزن أكبر لأي منهما أو إحلاله محله الآخر، ولا يمكن تنفيذ أي منهما بشكل انتقائي فقط. إن السعي الانفرادي للجزاءات وزيادتها باستمرار لن يؤدي إلا إلى طريق مسدود في نهاية المطاف.

وبغية تيسير الخروج من المأزق المتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، ينبغي لجميع الأطراف أن تعتمد النهج الصحيح إزاء عدم الانتشار، وأن تتجنب الكيل بمكيالين. إن الولايات المتحدة والبلدان المعنية تضغط من أجل مناقشة المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تتنصل من مسؤولياتها بالانخراط الصارخ

النفس والالتزام بالمسار الصحيح للتسوية السياسية، مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تفاقم التوترات ويؤدي إلى سوء التقدير.

ولتيسير إحراز تقدم بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية، ينبغي أن نركز أولا على جوهر المسألة، الذي يتعلق في الأساس بالأمن. وفي غياب الانتقال من مرحلة الهدنة إلى آلية إحلال السلام في شبه الجزيرة، تواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ وقت طويل ضغوطا أمنية وتحديات وتهديدات هائلة. ومنذ بداية هذا العام، كثفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأنشطة العسكرية المشتركة حول شبه الجزيرة، مستهدفة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعلنت الولايات المتحدة زيادة في مستوى التدريبات العسكرية المشتركة ونطاقها وفي نشر الأصول الاستراتيجية في الوقت المناسب. وقد قام الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بزيارة رفيعة المستوى إلى بلدان المنطقة، حيث روج لعقيلة الحرب الباردة والمواجهة بين التكتلات. هذه التحركات استفزازية جدا بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتفاقم من شعورها بانعدام الأمن. وينبغي للبلدان المعنية أن تفكر بجدية في العلاقة السببية ذات الصلة.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى مواجهة تاريخ وواقع مسألة شبه الجزيرة بإنصاف، واستخلاص الدروس من التجارب السابقة، ومواصلة الالتزام بالاتجاه الصحيح للحوار والتشاور. وفي ظل الظروف الراهنة، من الأهمية بمكان الحيلولة دون دخول حلقة مفرغة من التصعيد المتكرر، مما يؤدي إلى خروج الحالة عن نطاق السيطرة. وينبغي لبلدان معينة على وجه الخصوص أن تتخلى عن التلاعب الجيوسياسي، وأن توقف الصخب بشأن الحرب، وأن تمتنع عن اللجوء إلى الضغط عند كل منعطف من خلال التدريبات العسكرية والجزاءات، من بين أمور أخرى، من أجل تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى تسوية سياسية. وبما أن الولايات المتحدة أعربت مرارا وتكرارا عن استعدادها للدخول في حوار غير مشروط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فينبغي لها أن تتخذ خطوات ملموسة لبدء الحوار ومواصلته.

للقارات، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتتضامن مع شعب اليابان وشعب جمهورية كوريا، اللذين ما زالا يعانيان بشكل مباشر من الخوف والقلق الناجمين عن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور والاستفزازي.

إن سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يهدد جيرانها فحسب؛ فتداعياته عالمية، لأن الانتشار في أي مكان يقوض الاستقرار والأمن في كل مكان.

وفي الوقت الذي تواصل فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختيار طريق التصعيد، تظل الإمارات العربية المتحدة تشعر بقلق شديد إزاء تصاعد الخطاب النووي في المنطقة واحتمالات قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجربة نووية سابعة. إننا ندعوها إلى احترام القانون الدولي، والتقييد بقرارات مجلس الأمن، والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار.

ويجب على مجلس الأمن أن يحمي الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار من المزيد من التآكل والانتهاكات الصارخة. فعلى الرغم من إنشاء المجلس لنظام صارم للجزاءات واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطويرها لبرنامج غير قانوني للأسلحة النووية. فيجب على المجلس أن يتصدى للأساليب الجديدة التي تمول بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برنامجها للأسلحة غير المشروعة وأن يكافحها، ويجب أن يكفل في الوقت نفسه تنفيذ جميع الدول الأعضاء بإخلاص للجزاءات المفروضة بالفعل.

ومما يؤسف له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إعطاء الأولوية للانتشار والتصعيد على حساب الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسكانها. إننا نحثها على التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية البائسة التي تؤثر على شعبها والسماح باستئناف المساعدة الإنسانية داخل البلد.

لقد حان الوقت لكي تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تهديداتها وترويعها وأن تعود إلى الحوار، وقد حان الوقت لكي

في التعاون النووي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي يتعارض مع مقاصد وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيؤدي إلى انتشار المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة. حتى أنهم يسعون إلى تكرار المشاركة النووية في المنطقة. أليست هذه الأعمال انتشارا نوويا صارخا؟ وهذا النهج الانتقائي إزاء عدم الانتشار لن يسبب أثرا خطيرا وسلبيا على نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل سيزيد أيضا زيادة كبيرة من خطر إشعال المواجهة العسكرية في المنطقة، الأمر الذي يستحق حذرنا الشديد.

إن شبه الجزيرة مجاورة للصين. وتأمل الصين بصدق في تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة، بدلا من الفوضى، ولا ترغب في رؤية مسألة شبه الجزيرة تتحدر لتتحول إلى حلقة مفرغة. وفي هذا الصدد، دافعت الصين دائما عن الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق نزع السلاح النووي وحل المسألة من خلال الحوار والتشاور. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التحلي بالعقل وضبط النفس، ومراعاة الحالة العامة لصون السلام والاستقرار الإقليميين، واتباع نهج المسار المزدوج ومبدأ العمل التدريجي والمتزامن، وتعزيز المشترك للتسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة. والصين على استعداد للاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. أرحب بمشاركة جمهورية كوريا في جلسة اليوم.

قبل ليلتين، تعرض سكان هوكايدو لخطر جسيم بسبب أحدث عملية إطلاق غير قانونية قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية عابرة قارات سقطت قبالة سواحل اليابان. ومنذ ذلك الحين، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفتين تسياريتين أخريين. تدين دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة هذه الاستفزازات الأخيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في أقل من عام، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ٧٠ قذيفة تسيارية، بما في ذلك تسعة قذائف تسيارية عابرة

نداءات قوية جدا عن جميع أعضاء المجلس من أجل توحيد صف مجلس الأمن. ولذلك يجب أن نطمح إلى الرد على التطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة مختلفة ومن خلال تعديل نهجنا وتوحيد جهودنا.

وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى المجلس، ومعه جميع أصحاب المصلحة المعنيين، للبدء في المهمة الهامة المتمثلة في إعادة بناء الثقة والتضامن والاحترام المتبادل من خلال الحوار والدبلوماسية. ويحدونا الأمل في ألا تُغلق قنوات الوساطة، المتاحة للأمين العام أيضا، بل أن تُعطى الأولوية من أجل هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وعام ولا رجعة فيه.

وفيما يتعلق بالجزءات، نشير إلى أنها أداة هامة في مجموعة أدوات مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. ويجب أن نعالج العواقب غير المقصودة للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل سريع وشامل. ومن المهم أيضا إجراء تقييم شامل لنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل فهم أفضل للثغرات التي مكنت من تجاوز الجزاءات وتيسير برنامجها للأسلحة النووية دون عوائق.

وفي الختام، يجب أن نتذكر القوة التي تكمن في وحدة صف المجلس. لقد عهد إلينا، نحن مجتمعين، مهندسو النظام الحالي بولاية قوية للعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء لصون السلم والأمن الدوليين. وهذا يضع مسؤولية فريدة وثقيلة على عاتق جميع أعضاء مجلس الأمن، لا للتعبير عن المصالح الوطنية المباشرة فحسب، بل للعمل بشكل جماعي من أجل المصلحة العالمية. ونحث على أن نظل ملتزمين معا بهذا الهدف ونحن نواصل مهمة العمل الجماعي من أجل المصلحة العالمية لتعزيز السلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا)** (تكلت بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد بشأن هذا الملف. وبالتالي فإن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار.

**السيد أغيمان (غانا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته لمجلس الأمن وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية وعموم منطقة شمال شرق آسيا في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا لقذيفة تسليحية عابرة للقارات وقذيفتين تسليحيين قصيرتي المدى، تدعي أنها جاءت ردا على التدريبات العسكرية المشتركة الجارية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

ويأتي الإطلاق الحالي لقذيفة تسليحية عابرة للقارات، والتي يقال إنها من طراز هواسونغ - ١٥، في أعقاب إطلاق ٨ قذائف تسليحية أخرى عابرة للقارات وما لا يقل عن ٧٣ قذيفة باليستية وقذائف تجمع بين تكنولوجيات القذائف التسلحية وتقنيات التوجيه، وكل ذلك في انتهاك واضح للعديد من قرارات مجلس الأمن. تشجب غانا بشدة عملية الإطلاق الحالية هذه والعمليات الأخرى التي سبقتها، ونكرر دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن إطلاق المزيد من القذائف التسلحية، والعودة إلى الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجب أن نعترف بأن أدوات التأثير التي استخدمها المجلس حتى الآن، وخاصة قراراته القائمة بشأن هذه المسألة والجزاءات، لم تتجح تماما في وقف برنامج أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو في جعلها تتعاون. ويتعين علينا، نحن كمجلس، أن نجدد التزامنا بأهدافنا المشتركة ونسعى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة لإحراز تقدم ملموس في تعزيز السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

طوال جلسات المجلس بشأن هذه المسألة في العام الماضي، وخاصة خلال جلستي المشاورات اللتين أجراهما هذا العام، صدرت

وقت ممكن. كما ندعوها، وكذلك جميع الدول الأخرى المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونذكر بأنه بينما تنطبق الالتزامات بموجب القرارات ذات الصلة في المقام الأول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أنها تنطبق أيضا على جميع الدول بقدر ما يكون مطلوبا منها ضمان وإنفاذ التنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، في مجال تنفيذ الجزاءات، ترحب سويسرا باهتمام المجلس المتزايد بضمان أن تظل المساعدة الإنسانية ممكنة. لقد أظهر المجلس التزامه ووحدة صفه قبل شهرين من خلال اتخاذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢)، والذي يتعين تنفيذه. إن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تضطلع بدور أساسي في تيسير المساعدة الإنسانية من خلال نظام للإعفاءات. وتُستكمل هذه الآلية الآن باستثناء إنساني ينطبق على جميع نظم الجزاءات. ولذلك نأمل أن يتسنى الاستئناف السريع للدعم الإنساني بمجرد أن ترفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيود الصارمة المفروضة على الدعم الإنساني الدولي المتعلق بالجائحة.

ثالثا، ثمة دور للمجلس في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والبحث عن حلول دبلوماسية. وفي الوقت الحالي، لا يشكل صمته المطول مدعاة للقلق فحسب، بل إنه يحول دون إحراز تقدم في اتخاذ إجراءات سياسية فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية. بيد أن هناك، كما سمعنا جميعا في العديد من البيانات، إرادة جماعية وفردية لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمه. ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل مع المجلس بشكل بناء. فمن شأن الدعوة إلى الحوار أن تكون أقوى إذا ارتكزت على موقف موحد. وستدعم سويسرا كل جهد يُبذل لتحقيق وحدة الصف داخل المجلس، الذي يجب أن يتمسك بتمسكاته الأولية ويتحمل مسؤولياته.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وعمله الدؤوب في هذا الملف.

إن إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وتصريحات نائب رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري هي تطورات مثيرة للقلق الشديد. إنها تضيف إلى الخطاب التصعيدي والتوترات الأمنية في المنطقة.

إن الوثيرة الثابتة للبرنامج النووي لكوريا الشمالية وأثره على عدم الانتشار والأمن الدولي يشكلان تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تحفزنا العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية على مضاعفة جهودنا لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية. فمن مصلحة البشرية جمعاء ألا تُستخدم الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف. ونرحب بتذكير الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا، كما أكد ذلك المدير وانغ يي من جديد في مؤتمر ميونخ للأمن.

لقد تابعت سويسرا بقلق تزايد عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأشهر الأخيرة، حيث يطور ذلك البلد عددا متزايدا من منظومات إيصال الأسلحة النووية. كان من المهم أن يجتمع المجلس اليوم بشأن هذا الموضوع. ونحن نرفض أي وصف لجلساتنا ومداولاتنا هذه بأنها استفزاز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا يمكننا التوصل من واجبنا ومسؤولياتنا في المجالات التالية.

أولا، في مجال عدم الانتشار النووي، من واجبنا الجماعي أن ندين تجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن عمليات الإطلاق هذه تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، وبالتالي للقانون الدولي. وتحث سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ التزاماتها بموجب قرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية والبرامج ذات الصلة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام من جديد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية والعودة إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب

ومستدامة أفضل فرصة لتحقيق هدفنا المتمثل في أن تتعم شبه الجزيرة بالسلام والاستقرار وتتخلص من الأسلحة النووية.

إن بدء عملية جديدة ليس بالأمر السهل أبداً. فسيتمتع على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس، وينطوي الانضباط على تكلفة. ومع ذلك، فإن تكلفة عدم التعاون مرتفعة بشكل غير مقبول وتزداد يوماً بعد يوم. وعدم القيام بأي شيء أو الاعتقاد بأن الضغط وحده كفيل بأن يحل المشكلة يعني الاستسلام لدوامة من التصعيد النووي وما يصاحب ذلك من تداعيات عالمية حقيقية. وأحث جميع أعضاء المجلس على التحلي بالإرادة السياسية التي تمكننا من التراجع عن حافة الهاوية مرة أخرى.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر السيد الخياري على إحاطته.

تعارض روسيا أي نشاط عسكري يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرق آسيا. وموقفنا من هذه المسألة معروف جيداً. فقد أكدنا مرة تلو الأخرى ضرورة أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وأن تتخذ خطوات عملية تؤكد استعدادها لاستئناف الحوار تمشياً مع الاتفاقات المبرمة والالتزامات المقطوعة بالفعل. بيد أننا نشهد، عوضاً عن ذلك، زيادة حادة في النشاط العسكري في شمال شرق آسيا، لن تسفر إلا عن تفاقم الحالة وإضعاف آفاق التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للمسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية. وقد أيدنا باستمرار النظر في تلك المسائل بصورة كلية ونرى أنه من الضروري أن يأخذ مجلس الأمن جميع العوامل في الحسبان في مناقشاته وأن ينظر في الخطوات التي تتخذها الدول المعنية إذا أراد تكوين صورة كاملة عما يحدث.

فاليوم، على سبيل المثال، سمعنا الكثير عن إطلاق القذائف، ولكن لم يُعر أحد أي اهتمام لإعلان سلطات جمهورية كوريا والولايات المتحدة عشية الإطلاق عن إجراء مناورات هيئة الأركان التي تضمنت، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، زيارة إلى ميناء تتمركز فيه غواصات أمريكية مجهزة نووياً، فضلاً عن تدريبات "درع الحرية" الميدانية المقرر

تدين البرازيل بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسليحية عابرة للقارات صباح يوم السبت. فلم يشكل الاختبار انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، بل إنه عرض السلامة البحرية والجوية لمخاطر غير مقبولة نتيجة الافتقار للتحذيرات المناسبة. وعلاوة على ذلك، كان يمكن لأي سوء تقدير أو خلل أن يخلف عواقب مميتة على السكان في اليابان، بمن فيهم الجالية البرازيلية الكبيرة في ذلك البلد.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية. فالحالة الأمنية واصلت تدهورها خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن العام الماضي يبعث على القلق بوجه خاص. فقد شهدنا دوامة من انعدام الثقة وحلقة سلبية من الفعل ورد الفعل، زادت بشكل كبير من خطر التصعيد وانقصت من أمان جميع بلدان المنطقة. وليس من قبيل المبالغة القول إن هذه الفترة قد تكون الأخطر منذ عام ٢٠١٧. ففي ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحرز تقدماً سريعاً في برامجها للقذائف وتختبر أول قذائفها التسلحية العابرة للقارات. وزادت مظاهر استعراض القوة العسكرية وتصعيد الخطاب آنذاك، كما هو الحال الآن، من احتمالات حدوث عواقب غير متوقعة وجعلتنا جميعاً أقل أماناً.

فكيف كسرنا تلك الحلقة السلبية في ذلك الوقت؟ لقد تراجعنا عن حافة الهاوية بالعمل على جبهتين. أولاً، أظهرنا وحدة الصف في المجلس. وتمكننا، كما أشرنا هنا من قبل، من اتخاذ قرارات تعزز سلطة المجلس وتدين الأعمال التي تنتهك القانون الدولي. وثانياً، كانت الجهود الدبلوماسية مدفوعة ومدعومة من عدة بلدان. وكانت البرازيل مؤيداً قوياً لتلك العملية ونرى أن بدء عملية تعاون جديدة لا يقل إلحاحاً الآن عما كان الأمر عليه في نهاية عام ٢٠١٧. فلولا العمل على هاتين الجبهتين، لم نكن لننجح في نزع فتيل دورة التصعيد وفي وضع حد لواحدة من أخطر الفترات في تاريخ هذا الملف. ومجدداً، يجب أن نكون قادرين على إدانة الأفعال غير القانونية ودعم المبادرات التي يمكن أن تؤدي إلى حل المسألة. ويظل بدء عملية سياسية شاملة



مسار لوقف التصعيد من خلال المفاوضات محل الاتجاه التصعيدي الحالي. ومرة أخرى، نود أن نذكر المجلس بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لعملية سياسية ودبلوماسية متعددة الأطراف ترمي إلى إيجاد إطار للسلام في شمال شرق آسيا، يراعي الشواغل المشروعة لجميع دول المنطقة ويهدف إلى تزويدها بضمانات أمنية موثوقة. ونحن على استعداد للعمل من أجل تحقيق ذلك ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن روسيا والصين قد وضعتا خطة عمل للتوصل إلى تسوية شاملة للحالة في شبه الجزيرة الكورية، تقتضي أن تتخذ الدول المعنية خطوات ملموسة في اتجاه أو آخر.

وأود أيضا أن أذكر بأن قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعت أيضا إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي. ونشعر بخيبة أمل لأننا لا نسمع، في كل مرة تذكر فيها تلك القرارات، إلا عن جوانبها المتعلقة بالجزاءات، على الرغم من أنه كان واضحا منذ وقت طويل أن سياسة زيادة ضغط الجزاءات على بيونغ يانغ غير مجدية من حيث صيغتها وغير إنسانية بطبيعتها ويجب وضع حد لها. إن الآثار التراكمية السلبية للتدابير التقييدية الدولية والانفرادية، التي تزيد من تفاقم الحالة الصعبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تتزايد باطراد.

وعلاوة على ذلك، فإن جلسات مجلس الأمن المستمرة بشأن المسائل المتعلقة بكوريا الشمالية، التي تعقد عندما لا يكون بعض أعضاء المجلس مستعدين للدخول في حوار بناء ويريدون فقط انتقاد البلد، لا تساعد على حل الحالة. وتبدي تلك البلدان انتقائية شديدة فيما يتعلق بما يفترض أنه ينبغي للمجلس أن يناقشه أو لا يناقشه. وهدف تحديد الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لتيسير البحث عن حل سلمي من خلال المفاوضات غائب تماما عن جدول أعمال الجلسات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تطلبها تلك البلدان. إننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى توحيد جهودهم في النهاية لتحقيق ذلك الهدف. ونشدد مرة أخرى على أن مشروع القرار السياسي والإنساني الروسي - الصيني (S/2022/431) مطروح على بساط البحث، ويمكن أن يساعدنا اعتماده على تحقيق ذلك الهدف.

إجراؤها في شهر آذار/مارس. وفي اليوم التالي لإطلاق القذيفة، نظمت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا تدريبات جوية مشتركة شاركت فيها قاذفات استراتيجية.

وتلك مجرد بضعة أمثلة على الدوران المستمر للحالة في المنطقة دون الإقليمية في حلقة مفرغة. وفي الأسبوع الماضي، وصفت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية في طبعة جديدة من عقيدتها الدفاعية، أو ما يسمى بالكتاب الأبيض، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها "عدو"، في إشارة إلى تعريف مماثل لجمهورية كوريا أعلنته اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وردا على المناورات العسكرية غير المسبوقة والمعادية بوضوح لبيونغ يانغ التي تقوم بها بلدان المنطقة تحت مظلة الولايات المتحدة، تجري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب إطلاق القذائف. وأي تصعيد آخر لدوامة التصعيد هذه سيقربنا أكثر من أي وقت مضى من نقطة خطيرة يمكن أن تخرج الأحداث بعدها عن السيطرة تماما. ونأسف لتجاهل الولايات المتحدة وحلفائها الخطوات التي اتخذتها بيونغ يانغ في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ والتي كان من الممكن أن يؤدي تنفيذها إلى تحسن كبير في الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وفضلا عن ذلك، فإن موقف عدد من البلدان في ذلك الوقت حال دون تقديم المجلس المساعدة في عملية الانفراج. وبعد ذلك، لقيت الدعوات التي وجهتها بيونغ يانغ مرارا وتكرارا لواشنطن إلى وقف نشاطها العدائي والامتناع عن تكثيف الضغوط عليها تجاهلا وضاعت العديد من فرص الحوار. لقد أشرنا مرارا إلى المسؤولية الخاصة التي تتحملها واشنطن وحلفاؤها فيما يتعلق بالحالة الراهنة. ولن تسفر الرغبة في إرغام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نزع السلاح من جانب واحد، من خلال الجزاءات والضغوط الكبيرة القائمة على مفهوم ما يسمى بالردع الموسع، عن النتائج التي نتوقعها واشنطن على ما يبدو. ونتيجة لذلك، فإننا لا نسمع سوى خطاب عدائي بشكل متزايد تدعمه للأسف إجراءات على أرض الواقع.

ومن الجلي أن ذلك يقودنا إلى طريق مسدود ويشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. ولا يزال يحدونا الأمل أن يحل البحث عن



وكان صون السلم والأمن السبب الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة. وتؤيد موزامبيق، بوصفها دولة محبة للسلم، جميع المبادرات تحت رعاية الأمم المتحدة التي تقضي إلى تخفيض الأسلحة النووية أو إزالتها على الصعيد العالمي.

إن التوترات في شبه الجزيرة الكورية هي الأعلى منذ سنوات بسبب شبح تهديد الأسلحة النووية. ونحن نواجه خطراً حقيقياً بنشوب نزاع في شبه الجزيرة إذا لم نتخذ تدابير لمنع وقوع كارثة نووية.

ونود أن نذكر بأن عام ٢٠١٦ كان لحظة فاصلة. فقد اتخذ مجلس الأمن، بما في ذلك الصين وروسيا، بالإجماع قرارين، هما القراران ٢٢٠٧ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) في آذار/مارس وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على التوالي. وفرض هذان القراران أشمل العقوبات على كوريا الشمالية رداً على تجربتها النووية الرابعة. ولذلك، ندعو موزامبيق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنثال لقرارات مجلس الأمن تلك. كما نطلب من الجهات الفاعلة الأخرى الامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية وربما استخدامها. وعلى نفس المنوال، ندعو مجلس الأمن إلى الدخول بقوة في حوار جاد وموثوق به يرمي إلى تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام موزامبيق الراسخ باتباع جميع التدابير والسياسات التي تنهض بالسلم والأمن العالميين وتعززهما.

**السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد خياري على إحاطته، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرانية جديدة عابرة للقارات يوم السبت الماضي وأطلقت قذيفتين تسيرانيتين متوسطتي المدى صباح اليوم. ونحن ندين عمليات إطلاق القذائف تلك.

إن عمليات الإطلاق المنتظمة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تحدياً لدور المجلس بوصفه حارساً للسلم

**السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. كما أرحب بممثل جمهورية كوريا.

لقد أجبرت الكوارث الإنسانية، على مر التاريخ، على اتخاذ إجراءات لمنع المزيد من المعاناة والوفيات والفظائع. فعلى سبيل المثال، كان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والحظر اللاحق للأسلحة الكيميائية والبيولوجية رداً مباشراً على استخدام الغاز السام في الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فإن الأسلحة النووية - لعدم وجود كلمات أفضل - في فئة خاصة بها عندما يتعلق الأمر بقوتها التدميرية وحجم المعاناة الإنسانية التي يمكن أن تطلقها.

إننا جميعاً على دراية تامة بالعواقب الكارثية والطويلة الأمد على صحة الإنسان والبيئة والمناخ وإنتاج الأغذية، فضلاً عن الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تسببها تلك الأسلحة. ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد الدول الحائزة لهذه الأسلحة والتهديدات الحقيقية التي يمكن أن تنشأ يوماً ما إذا حصلت أطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل تلك.

إننا نعيش اليوم في عالم يواجه انتشار أسلحة الدمار الشامل. فلا يزال ما يقدر بنحو ٨٠٠ ١ رأس حربي نووي في حالة تأهب قصوى، وجاهزة للإطلاق، مما يزيد من تضخيم هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة المستمرة بين منتجي الأسلحة النووية تزيد من تفاقم الحالة المحفوفة بالمخاطر التي يجد العالم نفسه فيها، بسبب عدد الأزمات التي نواجهها حالياً.

ويساور موزامبيق قلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة الشمالية الشرقية من آسيا بأسرها. وندعو إلى تعزيز الإجراءات الجماعية لضمان الإزالة التامة للأسلحة النووية، إن لم يكن القضاء عليها. إننا مدينون بذلك لأنفسنا وأمننا المشترك فحسب، بل كذلك للأجيال المقبلة. وما يحتاج إليه العالم الآن هو المزيد من الحلول التوفيقية السياسية والحوار والمفاوضات، لا المزيد من أسلحة الدمار الشامل.

ونذكر بأن المجلس اتخذ بالإجماع القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) رداً على إطلاق قذيفة تسليحية واحدة عابرة للقارات. وفي ذلك الوقت، اعتبر المجلس عن حق أن مجرد إطلاق قذيفة تسليحية واحدة عابرة للقارات يشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وقد رد وفقاً لذلك.

وينص ذلك القرار على أننا سنتخذ إجراء لفرض مزيد من القيود على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما يؤسف له أن المجلس لم يتمكن من الرد على أي من عمليات إطلاق القذائف التسلحية العابرة للقارات في عام ٢٠٢٢، وأجبر بدلاً من ذلك إلى التزام الصمت. وتُنتهك جزاءات المجلس أيضاً من جانب أطراف فاعلة تدعم البرنامج غير المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب وقف ذلك.

وقد جادل البعض بأن إجراءات المجلس، بل وجلساته، رداً على هذه الأفعال ستثير استفزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أنه بعد اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، لم تحدث أي عمليات إطلاق أخرى للقذائف التسلحية العابرة للقارات لمدة خمس سنوات تقريباً. ويبين ذلك فعالية المجلس عندما يكون متحداً.

وعملية الإطلاق الأخيرة جزء من نمط غير مسبوق من السلوك الخطير الذي شهدناه خلال العامين الماضيين، مما يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجهود العالمية لعدم الانتشار. وواصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير قذائفها التسلحية وبرنامجها النووي، مع عدد قياسي من عمليات إطلاق القذائف التسلحية في عام ٢٠٢٢. ويأتي ذلك بالتوازي مع اعتماد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مبدأً جديداً يحدد الظروف التي يمكن فيها لذلك البلد أن يستخدم الأسلحة النووية، بما في ذلك بشكل استباقي. وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستزيد بشكل كبير ترسانتها من الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة التكتيكية، وأنها ستطور أيضاً نظاماً آخر للقذائف التسلحية العابرة للقارات وستطلق أول سائل عسكري خاص بها.

الحالة خطيرة ولا يمكن الدفاع عنها، وتقاعسنا عن العمل لا يؤدي إلا إلى تمكين ذلك السلوك. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في الوقوف مكتوف الأيدي بينما تقوض باستمرار قراراته، الواردة في عدة قرارات،

والأمن الدوليين، بل إنها تشكل كذلك تحدياً لقدرة المجلس على استخدام جميع الآليات المتاحة له للقضاء على ذلك التهديد الواسع النطاق للأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم.

فيجب النظر إلى كل جلسة من جلسات المجلس على أنها فرصة للنظر في حلول قابلة للتطبيق ودائمة بتوافق الآراء من أجل وقف التصعيد وتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ولا بد من إيجاد أرضية مشتركة لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. إن الحفاظ على الوضع الراهن يعني المخاطرة بوقوع كارثة أو عواقب كارثية محتملة. ولا ينبغي لأي بلد أن يعيش تحت التهديد المستمر بوقوع حادث نووي.

ويجب على الأطراف أن تظهر التزامهما باستئناف المفاوضات بحسن نية. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن إيجاد حل إلا من خلال الحوار.

وسيعتد اتباع المنطق الحالي برسالة خاطئة، وهي أنه لا يوجد بديل للجزءات، ونحن نعلم أن الأمر ليس كذلك. ويحث بلدي بلدان المنطقة والبلدان التي لها أي نفوذ مهما كان على بذل كل ما في وسعها لتجديد طريق الحوار وإزالة العقبات التي تقف في طريق العودة إلى الهدوء في شبه الجزيرة الكورية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الثاقبة والواقعية.

يساور مالطة قلق بالغ إزاء إطلاق قذيفة تسليحية عابرة للقارات في ١٨ شباط/فبراير، سقطت في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، بل وشوهت من البر الرئيسي الياباني.

ويساور مالطة قلق بالغ أيضاً إزاء إطلاق قذيفتين تسليحيتين إضافيتين قصيرتي المدى في وقت مبكر من صباح اليوم. وتدين مالطة عمليات الإطلاق تلك، التي تبين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير وتحسين قدراتها في مجال القذائف التسلحية في تحد سافر لقرارات مجلس الأمن.

تدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات، استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقها قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ١٨ شباط/فبراير وإطلاق قذيفتين تسياريتين أخريين في ٢٠ شباط/فبراير بالتوقيت المحلي، مما يشكل بوضوح انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن المتعددة. لقد بددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى مواردها الشحيحة بتفجير القذائف التسيارية الخطيرة في السماء، على الرغم من المعاناة الشديدة والمستمرة لشعبها، نتيجة لتدهور الحالة فيما يتعلق بنقص الأغذية.

ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بحقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت ما يقرب من ٧٠ قذيفة تسيارية في عام ٢٠٢٢ وحده وواصلت أنشطتها النووية حتى الآن، كما أشار بحق الأمين العام المساعد الخياري وكما ورد في التقارير المتعددة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نظمت عرضا عسكريا ضخما في ٨ شباط/فبراير وعرضت نوعا جديدا من القذائف التسيارية العابرة للقارات، فضلا عن ما لا يقل عن ١١ قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ - ١٧، يبلغ مداها حوالي ١٥٠٠٠ كيلومتر. وبالألمس، هددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام المحيط الهادئ كميّان للرمية. ويعني ذلك أنه من المرجح جدا أن تخرط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المزيد من الاستفزازات في المستقبل القريب.

ومن المروع أن نشهد كيف يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، أن تتجاهل تماما التزاماتها الدولية بتقويض المجلس وشجبه. وبعد جلسة المجلس يوم الخميس الماضي مباشرة، أصدرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بيانا هددت فيه باتخاذ إجراءات إضافية احتجاجا على مجلس الأمن نفسه. وبعد إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، أصدرت كيم يو - جونج بيانا لتبرير الاستفزاز غير المشروع للبلد من خلال انتقاد عمليات تقويض المجلس. ولا توجد دولة عضو أخرى تسخر بشكل صارخ من عمل مجلس الأمن ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهدهده كما تفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومصادقته. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، يقع على عاتقنا واجب ومسؤولية مناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان واتخاذ إجراءات بشأنها. ولهذه الأسباب تؤيد مالطة اقتراح الولايات المتحدة بإصدار بيان رئاسي.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار هادف من أجل نزع السلاح النووي والتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى بشكل كامل عن برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا تزال مالطة تشعر بالقلق إزاء محنة السكان الذين يعيشون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث لا تلبى الاحتياجات الإنسانية الحادة. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني ما يقدر بنحو ١٠,٧ مليون شخص من نقص التغذية ويحتاجون إلى إغاثة طارئة، ومع ذلك لا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا بشدة. وفي ذلك الصدد، تدعو مالطة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة والنظام الإنساني الدولي، فضلا عن تمكين وتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، أكرر أن للجميع حول الطاولة هدف مشترك، وهو إحلال السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولا يؤدي انقسامنا وصمتنا إلا إلى دفع ذلك بعيدا عن المتناول. والآن هو الوقت المناسب للتحدث بصوت واحد.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هوانغ** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة مجلس الأمن العاجلة اليوم. وأعرب عن امتناني أيضا للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

مليار دولار من خلال الهجمات الإلكترونية وحوالي ٦٠٠ مليون دولار عن طريق اختراق لعبة واحدة عبر الإنترنت العام الماضي. وهذا تقدير متحفظ إلى حد ما.

أخيراً، استمع وفدي بعناية إلى ما قاله أعضاء المجلس اليوم. وأود أن أؤكد بوضوح مرة أخرى. لا توجد أضرار للاستفزات النووية والمتعلقة بالقذائف غير المشروعة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد طورت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتهور برنامجها لأسلحة الدمار الشامل لعقود - وأكرر، لعقود - وفقاً لخطتها، بغض النظر عن مناوراتنا العسكرية أو سياستنا تجاه البلد. إن أي محاولة لإلقاء اللوم على ما يسمى بالجانبين في التوتر الحالي في شبه الجزيرة غير منطقية ولا أساس لها وغير مقبولة. إن التكلم باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو محاولة تبرير سلوكها لا يسهم إلا في تشجيع بيونغ يانغ وزيادة بناء الترسانة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه تؤدي الاستفزات غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا يكبحها يكبح المجلس إلى زيادة توطيد تحالفنا وتعزيز ردعنا الموسع، فضلاً عن تعزيز قدراتنا الدفاعية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين وغيرهم. ولا تؤدي إخفاقات المجلس المتكررة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للرد على استفزات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة إلا إلى إجبار الأطراف المعنية مباشرة، بما فيها بلدي، على اتخاذ تدابير انفرادية أخرى لا يرغب فيها بعض أعضاء مجلس الأمن.

وتود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد أن باب الحوار لا يزال مفتوحاً على مصراعيه، بما في ذلك المحادثات السداسية دون شروط مسبقة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحزم على الكف عن تعريض العالم للخطر والعودة إلى الدبلوماسية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

وفي ظل تلك الخلفية المقلقة جداً، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، من المؤسف أن المجلس فشل في الرد على النحو الواجب على الانتهاكات المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن المتعددة بسبب حق النقض الذي استخدمه عضوان دائمان في أيار/مايو الماضي، على الرغم من تأييد جميع أعضاء المجلس الـ ١٣ الآخرين. وكان حق النقض هذا متناقضاً ذاتياً بمعنى أن هذين العضوين الدائمين هما نفس العضوان اللذان صوتا لصالح ١٠ قرارات موضوعية وملزمة لمجلس الأمن بشأن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧. ومن بين هذه القرارات، القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي قرر صراحة اتخاذ إجراءات لتقييد تصدير المزيد من النفط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة إطلاق المزيد من القذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد ألغى العضوان الدائمون ذلك القرار تقريباً.

ثانياً، يجب أن نسد الثغرات ونكفل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعملنا الموحد ضروري لتوجيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدبلوماسية والحوار. ويجادل البعض بأن الجزاءات غير فعالة. وبطبيعة الحال، فهي غير فعالة، إذا لم تنفذها بعض البلدان الهامة تنفيذاً كاملاً. وينبغي لنا جميعاً هنا في القاعة أن نفهم تماماً بالتزاماتنا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً، يجب أن نعزز تعاوننا لقطع مصادر إيرادات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها لأسلحة الدمار الشامل. وتستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متزايد من أنشطتها الإلكترونية الخبيثة ومن العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الخارج في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام ٢٠١٧، سرقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ١,٢